



Sudan Academy for Banking and Financial Sciences

Center for Research, Publishing & Consultancy (CRPC)

IN COLLABORATION WITH

Islamic Development Bank – Jeddah

Islamic Research and Training Institute (IRTI)

PROCEEDINGS OF

"2nd International Conference on Inclusive Islamic Financial Sector Development

Enhancing Islamic Financial Services for Microenterprises

09th – 11th October 2011, Khartoum - Sudan

إخفاقات وتحديات في تجربة التمويل الأصغر

المصرفية السودانية

بروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

خبير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر
مستشار سابق للبنك الإسلامي السوداني في تمويل الأسر المنتجة
يعمل حاليا عميدا للكلية الحديثة للتجارة والعلوم – سلطنة عمان
مستشار في التمويل الأصغر لبنك الإيداع والتنمية الإجتماعية

ملخص

الهدف: تهدف هذه الورقة إلى محاولة الخروج بتقييم لتجربة التمويل الأصغر السودانية بالإستعانة بالبيانات الثانوية المتاحة والنتائج التي عرضت في الأبحاث المشورة بما في ذلك أبحاث الكاتب نفسه لتقصي أوجه الإخفاقات (عوامل داخلية) والتحديات (عوامل خارجية).

المنهجية: المنهجية وصفية تحليلية تعمل على عرض الملامح الأساسية للتجربة ومن ثم إختيار وتحليل 15 خاصة/ممارسة مصرفية مرتبطة بالإخفاقات والتحديات تم إختيارها من ملاحظتنا وتحليلتنا السابقة تمشيا مع أسس الممارسة العالمية عبر الإستعانة بالبيانات والملاحظات وبعض النتائج السابقة.

النتائج: توصلت الورقة إلى مصفوفة من الإخفاقات والمقترحات، والنتيجة الأساسية أنه وعلى الرغم من طول الفترة وريادة التجربة السودانية المصرفية التي تعتبر من أوائل التجارب العالمية في التمويل الأصغر المصرفي، والمجهودات التي بذلتها وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، إلا أن التمويل الأصغر المصرفي بالسودان لا يزال صناعة محلية صغيرة الحجم لم تتطور في ممارساتها كثيرا خلال أكثر من عقدين من الزمان، ولا زال يشوبها كثير من الإخفاقات والتحديات على المستوى القومي. وربما إذا إستمر الحال على هذه الوتيرة ستكون هذه التجربة أكثر بعدا عن الممارسات العالمية الجيدة والمتطورة على الدوام.

الفوائد العملية: النتائج ستساهم في فهم مشكلات التمويل الأصغر، كما أنها ربما تحول الإتجاه بعيدا عن النقد غير المؤسس إلى العمل على معالجة القضايا الأساسية للتجربة. وتكمن القيمة التطبيقية لهذه الورقة في إشارتها لضرورة إجراء مراجعة شاملة للسياسات والآليات على أسس علمية وحسب الممارسات العالمية الجيدة، والإستفادة بصورة قصوى من مزايا النظام الإسلامي في التمويل ومحاولة تطويره، وتحسين محيط الإقتصاد الكلي الذي تعمل فيه التجربة السودانية، وإعطاء أولوية خاصة لتكامل الجهود من كل الجهات العاملة في المجال، وضمان الشفافية وإجراء الدراسات وتوفير البيانات لمعرفة واقع العرض والطلب على التمويل ومن ثم وضع خطط طويلة المدى لتقليص الفجوة التمويلية.

حدود الورقة: نظرا لغياب كثير من المعلومات التجميعية المنشورة في الموضوعات ذات الصلة بالتمويل الأصغر في كل المصارف العاملة ولعامل الزمن وتكلفة جمع المعلومات الأولية إعتمدت الورقة على معلومات من مصادر ثانوية متوافرة وبحوث منشورة ولم تستفد من المعلومات التي يمكن أن تتوفر من العمل الميداني من المؤسسات المصرفية العاملة في المجال والزبائن.

نوع الورقة: ورقة بحثية وصفية.

1. مقدمة

هنالك كثير من النقد والأفكار والآراء والأطروحات التي صاحبت تجربة التمويل الأصغر بالسودان والتي نعتبرها (وفي أغلبها) رؤى وإنطباعات وملاحظات عامة لم تستند في نتائجها على بحوث عملية ونظرية وميدانية رصينة. وإنقسم المحللون والمراقبون والممارسون وزبائن التمويل الأصغر وكذلك الأكاديميون حول نظرتهم للتجربة. وأهم ما يميز هذا الخلاف أنه لم يكن في أهمية التمويل الأصغر كآلية

لمعالجة الفقر إذا أحسن تطبيقها (إلا في حالات نادرة) بل أنه خلافا ربما يكون أيديولوجيا أو مرتبط بالروى السياسية لهؤلاء، أو خلافا أكاديميا بحثا أو مرتبطا بتجربة شخصية مريرة من بعض الزبائن الممولين نتيجة لخرق واحد من أساليب حماية المقرضين مثل عدم معرفة هؤلاء الزبائن بحقوقهم قبل توقيع العقود أو غياب الإفصاح عن كل الشروط والمعلومات والمحظورات من قبل المصارف.

حسب ملاحظتنا أن هنالك شريحتان تتصارعان في التعبير عن فشل أو نجاح تجربة التمويل الأصغر المصرفية بالسودان. وهنالك من يؤمن أن هذا النوع من التمويل يقدم خدمات جيدة ويعالج الفقر إهتماما بوجود مؤسسات قائمة تعمل في هذا الإطار وسياسات قومية أو بحجم التمويل الذي تم توزيعه حتى الآن دون إجراء دراسات مستفيضة لعائد التمويل على معالجة الفقر وفعالية المؤسسات والسياسات القومية. بينما هنالك شريحة أخرى من الملاحظين تقوم بنقد التجربة وتصفها بالفشل دون أن تؤكد ذلك من وحي دراسات علمية رصينة لتقييم الأداء مقارنة بالممارسات العالمية. وأعتقد أن هنالك غياب للبحث العلمي لتقييم التجربة بنفاصلها وهذا يحتاج أولا لرغبة وثانيا لموازنة مالية كبيرة. ونرى أن هذا الخلاف حول أداء التمويل الأصغر وبصرف النظر عن مصدره وأسبابه كان وما زال (في كثير من الأحيان) بعيدا عن الموضوعية والمهنية والعلمية إذ أنه لم يعتمد على بيانات أو تحليلات علمية رصينة، كما أن بعض من المختلفين لم يطلعوا بعد على أدبيات التمويل الأصغر أو على مسار التجارب العالمية الناجحة بصورة تمكنهم من الإبداء برأيهم بصورة مفيدة.

وبعد توضيح أهم ملامح التجربة المصرفية السودانية في التمويل الأصغر سنقوم بتبيان وتحليل بعض أهم الإخفاقات (الناجمة عن العوامل الداخلية) والتحديات (الناجمة عن العوامل الخارجية) التي نرى أنها واجهت تجربة التمويل الأصغر في النظام المصرفي بالسودان، علما بأن الورقة ركزت على أداء النظام المصرفي ككل وعلى المناخ المحيط بالسياسات والنواحي التنظيمية الذي تعمل فيه المصارف ولم تتناول الإخفاقات والمشكلات الجانبية على مستوى كل مصرف على حدة أو تلك المرتبطة بالأداء اليومي مثل الضمانات، شروط منح التمويل، القروض، الصيغ، السداد، نوعية العملاء والمشروعات وغيرها من الإجراءات الداخلية التي يمكن أيضا أن تؤثر على مجريات الأداء الكلي، علما بأن بعض هذه الموضوعات على مستوى بعض المصارف قد تناولناها في محاضرات وكتابات سابقة¹. وفي نهاية الورقة قمنا بوضع مصفوفة من المقترحات تناولت كل الموضوعات التي نوقشت في هذه الورقة. ولفهم أداء المصارف في التمويل الأصغر بصورة شاملة ووصفية مع المقارنة بأفضل الممارسات العالمية نرى أهمية القيام بدراسة ميدانية علمية تشمل كل المصارف العاملة بالولايات للتعرف على الممارسات والفروقات بينها وتقييم الأداء.

2. الملامح الرئيسية للتجربة المصرفية للتمويل الأصغر السودانية

2.1. الإعراف بالقطاع الصغير والأصغر في التمويل المصرفية

أول إعراف صريح بالقطاع الصغير في السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي كان في العام

¹ للحصول على تقييم: كامل للتجربة السودانية في التمويل الأصغر أنظر بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم (تحت الطبع) موضوعات في التمويل الأصغر، كتاب سيتم طباعته قريبا عن طريق بنك الإيداع والتنمية الإجتماعية، الخرطوم.

1990، حيث ضمت السياسات التمويلية "قطاع الحرفيين" كواحد من القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي دون تحديد نسبة تمويل محددة خاصة بالقطاع، كما أشارت هذه السياسة ولأول مرة إلى أهمية التمويل المصرفي الإقليمي وفي المناطق المتخلفة إقتصادياً.¹ ولكن بدأت التجربة السودانية في تمويل المصارف للمشروعات على المستوى الأدنى بصورة أكثر وضوحاً عندما ضمت السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي ابتداءً من العام المالي 1994/95 قطاع "الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة" ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي. وبتحديد هذه القطاعات كقطاعات للتمويل الأصغر يتضح أن مفهوم التمويل الأصغر في السودان وحتى تلك الفترة مفهوم فضفاض يشمل كل القطاعات صغيرة الحجم وتقوم المصارف بإستهداف واحد أو كل هذه المجموعات كفقراء، أي إستهداف القطاعات التي يرغبون أن يتم فيها التمويل دون إستهداف الفقراء أنفسهم على نحو حصري.²

وأفردت السياسات التمويلية في التسعينات نسبة تفضيلية لمساهمات الشريك في صيغة المشاركة وكذلك الهوامش الدنيا للمراجحات كما حددت أقصى حد لتمويل هذه القطاعات ونسب التمويل من إجمالي محفظة التمويل في المصارف. وتركت الضمانات للمصارف لتأخذ الضمانات الكافية. وتوالت السياسات التمويلية المحفزة لهذا القطاع بالعمل على تخفيض نسب الأرباح الدنيا للتمويل بالمرابحة خلال الفترة حتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة. كما تم إعفاء الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين من رسوم شهادات التسجيل والمراجعة للمبالغ أقل من 5 مليون جنيه سوداني وقتها. كما أقرت السياسات التمويلية التمويل لهذا القطاع عن طريق المضاربة المقيدة بالإضافة إلى الصيغ الأخرى دون إستثناء وحددت حجم التمويل بحد أقصى مليون جنيه سوداني إرتفع إلى 3 مليون بدءاً من السياسة التمويلية 1995.³

بعد قمة التمويل الأصغر في العام 1996 بالولايات المتحدة الأمريكية تم دمج تمويل كل القطاعات صغيرة الحجم المشار إليها آنفاً في السياسة التمويلية لبنك السودان المركزي بمسمياتها المختلفة تحت مسمى (التمويل الأصغر) هو برنامج لتقديم القروض صغيرة الحجم بالإضافة لخدمات التأمين والإدخار وغيرها

¹ لعل من أهم سياسات بنك السودان المركزي التي أصدرت حديثاً والتي لم تجد إهتماماً يذكر من قبل المهتمين بشأن التمويل الأصغر أن يكون التمويل الممنوح من المصارف للمناطق الريفية في أي وقت من الأوقات بواسطة أي من فروعها لا تقل عن 70% من جملة الودائع المستقطبة في تلك المناطق. هذه السياسة تجسد روح النظام المصرفي الإسلامي وتساعد التمويل الأصغر على الإنتشار نظراً لأنها تعيد إستثمار الودائع في نفس موقعها الجغرافي لمصلحة المجتمع المحلي في شكل خدمات محلية أو تمويل للأفراد والجماعات.

² في الحقيقة عندما بدأ التمويل على المستوى الصغير في السودان في السبعينات عن طريق بنك الإدخار المتخصص بالكامل في التمويل الصغير والأصغر، وفي حقبة الثمانينات كان التمويل الأصغر عن طريق الفروع المتخصصة كتجربتي بنك فيصل الإسلامي في تمويل الحرفيين عن طريق فرع متخصص وكذلك تجربة البنك الإسلامي السوداني في مجال الأسر المنتجة بفروع متخصصة أيضاً. هذه الفروع قامت في مناطق جغرافية لإستقطاب الودائع المصرفية من الأفراد والمؤسسات على مستوى هذه المناطق وإعادة إستثمارها بصيغة المشاركة في مشروعات أسرية منتجة صغيرة الحجم في فروع ذات تكلفة إدارية بسيطة تقع داخل هذه المناطق. وخرجت التجربة ببعض النجاحات في مجال زيادة الدخل بصورة معقولة وحققت بعض الأرباح للبنك وكذلك زادت ودائع البنك مقارنة بحجم الفروع، إلا أنها أُلغيت بتغيير إدارة البنك.

³ للإطلاع على تفاصيل سياسة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي للسنوات حتى 2006، أنظر بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، وفارس أرباب إسماعيل، 2006، تأثير سياسات الإقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكوز للإستشارات، تحت رعاية بنك السودان المركزي.

للفقراء للدخول في مشروعات مدرة للدخل من أجل توفير سبل المعيشة لهم ولأسرهم¹. في السودان هناك أربعة مجموعات رئيسية لتقديم التمويل الأصغر وهي: القطاع المصرفي بشقيه المتخصص والتجاري، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي وأغلبها تقدم خدماتها لعملاء التمويل الأصغر في القطاع الاقتصادي غير الرسمي بالمناطق الحضرية، والصناديق الإجتماعية (الصندوق القومي للمعاشات ومشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين ومؤسسات التنمية الاجتماعية)، ومشروعات التنمية الريفية (مشروع شمال كردفان ومشروع جنوب كردفان) اعتماداً على دعم المانحين. هذه الورقة تركز فقط على القطاع المصرفي.

2.2. الإجراءات والإستراتيجيات المصاحبة للتمويل الأصغر

تعريف التمويل الأصغر اليوم يرتبط بالجهة المستهدفة من فئة الفقراء الذين لايزيد دخلهم الشهري عن ضعف الحد الأدنى للأجور لكل شخص في السودان أو إجمالي أصول منتجة لا تزيد عن 100 ألف جنية سوداني (باستثناء الأرض)². ويتضح من هذا التعريف أن البنك المركزي ربط الجهة المستهدفة بالتمويل الأصغر بمعدلات الفقر ولكن بشروط محددته تتناسب وشريحة الفقراء النشطين بالسودان³.

وقام بنك السودان المركزي في العام 2006 بوضع إستراتيجية للتمويل الأصغر وكذلك إنشاء وحدة للتمويل الأصغر داخل البنك مناط بها تحسين وضع التمويل المصرفي لهذا القطاع، وذلك نتيجة لتوصية من رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان (2006)⁴. كما قام أيضا بتطوير الرؤية الإستراتيجية لبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية وإعادة هيكلته وزيادة رأسماله لكي يقوم بدورة على أكمل وجه كبنك حكومي في المرحلة الجديدة. وفي سبيل تفعيل الرؤية المستقبلية والخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالبلاد وبالإضافة إلى قيام شركة تنمية التمويل الأصغر وإنشاء وحدة التمويل الأصغر قام بنك السودان المركزي بإلزام المصارف بإنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها، وكانت النتيجة أن أنشأ 11 مصرفاً وحدات خاصة بالتمويل الأصغر والبقية في طور الإنشاء. ومن بين المصارف التي أنشأت وحدات للتمويل الأصغر بنك الادخار للتنمية الاجتماعية، البنك الزراعي السوداني، بنك الخرطوم، بنك العمال الوطني، بنك التنمية التعاوني، مصرف المزارع التجاري، مصرف التنمية الصناعية، البنك العقاري التجاري، بنك الثروة الحيوانية، بنك تنمية الصادرات، البنك السوداني الفرنسي، بنك الأسرة، و بنك الخرطوم⁵. كما صدق بنك السودان المركزي لمجموعة من مؤسسات التمويل الأصغر غير

¹ في الحقيقة ما يتم في السودان وفيما عدا حالات فردية يقع تحت مظلة الإقراض الصغير، بينما التمويل الأصغر يتكون من التمويل وخدمات الإدخار والإئتمان وخدمات التحويلات والخدمات التسويقية وغيرها من الخدمات التي ليس لها وجود في كثير من المصارف السودانية.

² لائحة شروط الترخيص لمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006، المادة 2 الفقرة أ. بنك السودان المركزي، الخرطوم.

³ من الشروط الأخرى شهادة السكن ودراسة الجدوى وعقد الإيجار والتصديق بممارسة المهنة بالإضافة إلى الضمان المناسب.

⁴ يونيكوز للإستشارات المحدودة، 2006، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، يونيكوز، الخرطوم.

⁵ من ملاحظتنا لا توجد رؤية واضحة وإستراتيجيات وخطط وآليات محددة من إنشاء هذه الوحدات الإدارية التي قامت تمثيلاً مع سياسة بنك السودان المركزي. ونخشى من التضخم الإداري والبيروقراطية من وجود هذه الوحدات مع ضعف مردودها.

المصرفية¹ وساهم بنسبة 10% من إجمالي رأسمال محافظة بنك الأسرة للتمويل الأصغر وقدم تمويلا للبنك بصيغة المضاربة بمبلغ 35 مليون جنيه سوداني خلال العام 2010م.

ولتنفيذ ما جاء في الإستراتيجية وضع بنك السودان المركزي موجبات للمصارف من أهمها تحديد أهداف كميّة وتطوير وتنويع المنتجات وتبسيط الإجراءات والضمانات والبحث عن ضمانات غير تقليدية وبناء قدرات الموظفين وتطوير نظم المعلومات الإدارية وإدخال أحدث التقنيات المعلوماتية. بالإضافة لهذه الموجبات سمح للمصارف بإنشاء شركات للتمويل الأصغر وحثها على تأسيس فروع قائمة بذاتها متخصصه بهذا النوع من التمويل وإنشاء محافظ للتمويل الأصغر وتحسين قدرات الأفراد العاملين في هذا المجال وإستخدام الصيرفة المتقلبه والدخول مع شركات الإتصالات لإنفاذ عمليات الإيداع والتحويلات وكذلك العمل وسط الشرائح ذات الصلة بتخصص المصارف وإعتماد مشروعات ذات ميزة تموية وعمل التوعية الإعلامية وسط الشرائح المستهدفة بالتمويل الأصغر.² كما أعلن مؤخرا عن نية بنك السودان المركزي إصدار إطار رقابي خاص بالتمويل الأصغر بهدف الوصول إلى نسبة 99% من الفقراء النشطين بحلول العام 2020، ورفع نسبة النساء المستفيدات من 15% إلى 50% بحلول العام 2011م، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع المالي، بالإضافة إلى وضع ضوابط لتأسيس مؤسسات التمويل الأصغر لمؤسسات تقبل الودائع وغيرها لا تقبل الودائع مع إختلاف ضوابط التأسيس ووسائل التنظيم والأنشطة المسموح بها. وتتضمن مسودة الإطار الرقابي متطلبات الإفصاح والضبط الداخلي والوفاء بالإلتزامات والسياسات التشغيلية وفتح الفروع ومواعيد العمل وإعادة الهيكلة و الترخيص والتسجيل، وكذلك ضوابط بمعدل السيولة والإحتياطي النقدي وكفاية رأس المال وتوزيع الأرباح والعقوبات في حالة مخالفة الضوابط وغيرها.³

كما قام بنك السودان المركزي في أبريل 2011م بإصدار لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع والتي تعني أي هيئة عامة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد إنتماني أو جمعية تعاونية من أغراضها القيام بأعمال تقديم خدمات التمويل الأصغر. كما أنشأت محافظة الامان في يوليو 2010 برعاية البنك المركزي كالية من اليات التمويل الاصغر. وهي شراكة بين المصارف وديوان الزكاة قائمة على خلط الاموال. ويبلغ حجم المحفظة 200 مليون جنيه سوداني تسهم المصارف فيها بـ150 مليون وديوان الزكاة بخمسين مليون جنيه وتهدف لتمويل الفقراء الناشطين اقتصاديا. ويتولى بنك الخرطوم ريادة المحفظة التي تضم عددا من البنوك العاملة. و بدأت المحفظة عملها واستطاعت توفير (56.7) مليون جنيه تشكل الجزء الأول من أنصبة أعضائها، وباشرت المحفظة تمويل المستفيدين الذين بلغ عددهم أكثر من سبعة آلاف مستفيد بما يزيد على (30) مليون جنيه. كما أعلنت المحفظة عن اتجاهها لتمويل (100) ألف مزارع بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي وتوفير التمويل اللازم للمستفيدين

¹ مثل مؤسسة التنمية الإجتماعية (ولاية الخرطوم)، مؤسس باسد (كسلا)، شركة أنعام (الخرطوم)، مؤسسة المثال (الخرطوم)، مؤسسة براعة (جنوب كردفان)، مؤسسة ادماج (الخرطوم والنيل الازرق وجنوب كردفان)، مؤسسة النيل للتمويل الاصغر (الشمالية)، مؤسسة النيل للتمويل الاصغر (الجزيرة)، مؤسسة الشباب للتمويل الاصغر(الخرطوم)، شركة سودابوست، واردة للتمويل الاصغر.

² بنك السودان المركزي، 2008، السياسة التمويلية، بنك السودان المركزي، الخرطوم.

³ جريدة الرأي العام، عدد الجمعة، 12 مارس 2010، الرأي العام، الخرطوم.

للاستفادة منه في الموسم الزراعي الصيفي.

2.3. نتائج الجهود والسياسات

والسؤال ماهي المحصلة التمويلية النهائية التي جاءت من كل هذه الإجراءات والترتيبات والسياسات؟ الجدول التالي (جدول رقم 1) يوضح إجمالي التمويل الأصغر والصغير والإجمالي المصرفي في السنتين الأخيرتين قياساً بإجمالي محفظة التمويل المصرفي. ويتضح من الجدول أن نسبة التمويل الأصغر لازالت متواضعة وأن الفترة في بداية الألفية الثالثة شهدت نسبة تمويل أصغر من إجمالي التمويل أفضل من السنوات الأخيرة. ولكن لازال حجم التمويل الأصغر بالسودان متواضعا للغاية مقارنة بالمجهودات التي بذلت.

جدول رقم (1): التمويل الأصغر لدى البنوك التجارية

2002-1999 (مليون دينار سوداني)، 2009-2010 مليون جنيه سوداني

الوصف / السنوات	1999	2000	2001	2002	2002-1999	2009	2010
اجمال التمويل المصرفي	48.7	79.2	111.3	160.0	399.2	1764 8	16139
اجمالي التمويل الأصغر والصغير والإجمالي **	1.6	1.9	13.2	*16.5	33.2	145	153
نسبة التمويل الأصغر والصغير والإجمالي لاجمالي التمويل	%3.3	%2.4	%11.9	10.3 %	%8.3	%1.4	%0.9

المصدر: حساباتنا من المعلومات الواردة عند بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، وفارس أرباب إسماعيل، 2006، تأثير سياسات الإقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للإستشارات، تحت رعاية بنك السودان المركزي. البيانات حول لسنوات 2009 و 2010 أقتبست من مجلة إتحاد المصرف العربية، 2001، العدد 366 مايو، ص. 13 و ص. 21

ومهما يكن من أمر فإننا نرى بأن الموجهات والإجراءات الترتيبات الإدارية التي عملت حتى الآن تمثل منظومة جيدة (ولكنها غير كافية) وإهتمام بوضع الأطر والسياسات الخاصة بهذا النوع من التمويل. كما يعوق تجربة التمويل الأصغر مشكلات داخلية وخارجية متعددة. والغريب في الأمر أن هذه الإجراءات التي وردت في الإستراتيجية وفي السياسات التمويلية وكذلك ماورد في الاطار الرقابي وعلى الرغم من أهميتها في تحسين أداء المصارف في منح التمويل الأصغر لم يواكبها في المقابل أي إجراءات لقياس مدى نجاح تنفيذها على الأرض. السؤال الذي سنحاول الإجابة عليه هنا يتركز حول العثرات التي واجهت التجربة وكيفية التغلب عليها.

3. الإخفاقات والمعوقات في تجربة التمويل الأصغر

3.1. تبعث جهود التمويل الأصغر القومية

من الملاحظ أنه وبالإضافة إلى المصارف هنالك جهات حكومية وخاصة تعمل في مجالات التمويل

الأصغر بالسودان ولكن بمعزل عن بعضها البعض وليس بينها رابط يذكر. وحتى الآلية الوحيدة التي كان يمكن أن جمع المؤسسات العاملة والمهتمين (المنتدى الدوري لوحدة التمويل الأصغر بينك السودان) ظلت، وعلى الرغم من العدد الكبير لهذه المنظمات، حكومية مصرفية بحتة لا تشمل منظمات وجمعيات التمويل الأصغر العاملة بالسودان. نعم هنالك تحديات قانونية في ضم هذه الجهات تحت مسمى واحد نظرا لإختلاف التسجيل فالجمعيات التعاونية مسجلة بموجب قانون العمل الطوعي وتحت إشراف مفوضية العون الإنساني وبعضها مسجل بموجب قانون التعاون، بينما المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التمويل الأصغر تعمل بقانون خاص، بينما تعمل المصارف بموجب قانون الشركات. ومهما يكن من أمر فيمكن ضم هذه الكيانات تحت مظلة واحدة يمكن بموجبها توحيد وتنسيق جهودها لتصب جميعها في مصلحة التجربة والمستفيدين منها.

3.2. ضعف الإلتشار الجغرافي المصرفي ونطاق التغطية

على الرغم من إرتفاع عدد المصارف من 29 إلى 32 مصرفا للفترة 2005-2010م إنخفضت الفروع المصرفية من أكثر من 533 فرعا في العام 2002¹، إلى 526 فرعا في العام 2010. كما نلاحظ أيضا غياب التوزيع العادل لهذه الفروع (تركيز الفروع على المدن التجارية والمناطق الحضرية). فولاية الخرطوم تستحوذ على نحو 40% من مجمل الفروع المصرفية بالدولة. وإذا أضفنا الولايات الشرقية والوسطى والشمالية (الولايات الأكثر تقدما بالرجوع الى مؤشرات المشروعات التنموية والبنية التحتية ومستوي دخل الفرد ومستوي المعيشة) فان النسبة ترتفع الى نحو 82%. الجدول التالي يوضح بعض الحقائق حول التوزيع الجغرافي للمصارف في العام 2010م مرتببا ببعض المؤشرات.

جدول رقم (2): التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي (عدد الفروع المصرفية في كل منطقة جغرافية)

مربوطا ببعض المؤشرات السكانية ومؤشرات الفقر

الوصف/ الولايات	الخرطوم	الوسطى	الشرقية	الشمالية	كردفان	دارفور	إجمالي (متوسط)
الولايات	1	4	3	2	2	3	15 إجمالي عدد الولايات
المصارف العاملة	32	20	20	11	14	13	32 إجمالي عدد المصارف العاملة
الفروع المصرفية *	211	110	65	52	48	40	526 إجمالي عدد الفروع المصرفية
النسبة (%)	40	20.9	12.4	9.9	9.1	7.6	100% إجمالي (16.7% متوسط)
متوسط الفروع	211	28	22	26	24	13	35 (متوسط عام)
نسبة السكان (%، 2008)	19.9	27.7	16.9	6.7	16.1	12.7	20% (متوسط عام)
السكان تحت خط الفقر (%) **	26.0	45.4	46.3	33.7	58.7	62.7	46.5 (متوسط عام)
متوسط إستهلاك الفرد من السلع والخدمات (بالجنيه) **	205	139	142	162	120	123	148 (متوسط عام)

¹ (CBOS, Annual Reports, 2002) أنظر أيضا <http://www.bankofsudan.org>، والجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد.

* الوسطي: الجزيرة (49 فرعا)، النيل الأبيض (31 فرعا)، سنار (17 فرعا)، والنيل الأزرق (13 فرعا)، الشرقية: القصارف (25 فرعا)، كسلا (16 فرعا)، والبحر الأحمر (24 فرعا)، الشمالية: الشمالية (33 فرعا)، ونهر النيل (19 فرعا)، كردفان: شمال كردفان (30 فرعا)، وجنوب كردفان (18 فرعا)، دارفور: شمال دارفور (12 فرعا)، جنوب دارفور (22 فرعا)، وغرب دارفور (6 فرعا).

Sudan National Baseline Household Survey, 2009, Northern Sudan, Tabulation Report, Sudan **
Central Bureau of Statistics, CBS/NBHS 2009 Statistical report No. 3/2010

تشمل السلع والخدمات الأساسية الطعام، التعليم، الصحة، الكساء، المنافع، المواصلات، العناية الشخصية، والترفيه وغيرها. الأرقام أعلاه حسب كمتوسطات للولايات في كل منطقة جغرافية من المعلومات الواردة في المصدر أعلاه.

البيانات بالخط البارز أقل من المتوسط العام في المصارف العاملة أو الفروع المصرفية أو في نسبتها أو في متوسط إستهلاك الفرد ، و أعلى من متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر .

ويتضح من الجدول السابق مايلي:

3.2.1. التوزيع غير العادل للمصارف

تباينت عدد المصارف العاملة حسب المناطق الجغرافية مع التركيز على ولاية الخرطوم، علما بأن ثلاثة أقاليم جغرافية (الشمالية وكردفان ودارفور) من أصل 6 أقاليم جغرافية (أي مايعادل 7 ولايات من أصل 15 ولاية) كان عدد المصارف العاملة بها نحو 27% من المصارف العاملة بالسودان.¹

3.2.2. التوزيع غير العادل للفروع المصرفية

3.2.2.1: تركز الفروع المصرفية بنسبة (40%) في الخرطوم وبنسبة (61%) في الخرطوم والوسطي. وإذا قارنا نسب السكان مع نسب الفروع نجد أن نسب سكان كردفان ودارفور أكبر من نسب توزيع الفروع المصرفية، بينما نسب سكان الخرطوم أقل من نسب توزيع الفروع المصرفية. فيما عدا ذلك فإن هنالك تقارب كبير بين نسب السكان ونسب توزيع الفروع المصرفية في بقية الأقاليم.

3.2.3.2: المناطق الجغرافية التي بها نسبة فقر أعلى من المتوسط العام قياسا بمؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر (كردفان ودارفور) كان عدد الفروع المصرفية العاملة فيها تعادل 8 8 فرعا من أصل 526 فرعا، بنسبة 17% فقط.

¹ * الإنتشار المصرفي الحالي لم يغير الصورة النمطية التي كانت سائدة حتى أواخر الثمانينات. وفي دراسته لبنك فيصل الاسلامي والبنوك التجارية الأخرى قبل أسلمة النظام المصرفي توصل بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم الى أن نسب الإنتشار المصرفي للفترة 1979 وحتى 1987 كانت 38.9% للخرطوم، 17.5% للاقليم الأوسط، 12.7% للاقليم الشرقي، 4.9% للاقليم الشمالي و 11.9% للاقليم كردفان و 5.6% للاقليم دارفور و 8.7% للاقليم الجنوبي سابقا أنظر Badr El Din A. Ibrahim, 1992, Some Aspects of Islamic Banking in the Least Developed Arab Countries: Reflections on Faisal Islamic Bank, Sudan', a Paper published in Raffer, Kunibert and Saleh Mohammed (eds.) (1992), The Least Developed and the Oil-Rich Arab Countries: Dependence, Interdependence or Patronage, St. Martin Press, London, United Kingdom, p. 225.

3.2.3.3: فيما عدا منطقتي الخرطوم والشمالية اللتان تميزتا بعلو في متوسط إستهلاك الفرد من السلع والخدمات فإن متوسط إستهلاك الفرد من السلع والخدمات في أربعة مناطق أخرى (الوسطى، الشرقية، كردفان ودارفور) أقل من المتوسط العام وهذه المناطق تنتشر فيها الفروع المصرفية بنسبة 50% فقط من إجمالي الفروع المصرفية العاملة.

إن ما تتسم به المصارف الإسلامية في السودان من بعض الخصائص التوزيعية حال دون استفادة المشروعات من التمويل الأصغر لأن معدل الإختراق (أو درجة الوصول أو الإنتشار الحالية) منخفض للغاية. وتتصف المصارف الإسلامية في السودان ليس فقط بانخفاض عدد الفروع المصرفية عبر الزمن بل أيضا بالتوزيع غير العادل لهذه الفروع على المستوي الاقليمي وتركيزها على المدن الكبيرة فقط. وعلى الرغم من أن انخفاض عدد الفروع المصرفية يأتي ناتجا لمتطلبات إلغاء الفروع التي لا تتصف بالفعالية في اطار أهداف توفيق الأوضاع التي أعلنتها بنك السودان المركزي قبل عدة سنوات، إلا أنه يحول دون الوصول الى الفقراء في الريف. بمعنى أن المصارف لم تصمم تصميما جيدا لمنح التمويل الأصغر للشريحة الفقيرة من المجتمع، والذين لا يزالون خارج اطار مظلة التمويل الرسمي. علاوة على ذلك، فإن كثرة الودائع قصيرة المدي وصيغ التمويل المعتمدة على البيوع¹ أعاقت التمويل. وإعتمادا على حساباتنا من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي في المتوسط فإن صيغ التمويل المعتمدة على البيوع (المرابحة والسلم) تساهم بأكثر من 50% من مبلغ التمويل الكلي منذ العام 1996، بينما صيغ المشاركة والمضاربة المعتمدة على توزيع الأرباح تستحوذ على نحو 34%.² مما يعني أن المصارف الإسلامية في الغالب لا تركز على صيغتي المشاركة والمضاربة في التمويل. وعلى الرغم من أن نسبة المشاركة في السودان غير مرضية، إلا أنها الأفضل في المصارف الإسلامية عموما حيث تمثل نسبة المشاركة ربع محفظة الأصول بالمصارف الإسلامية على نطاق العالم.³ وهناك عدة نسب خلال الثمانينات والتسعينات لصيغ المشاركة في الأرباح والخسائر في حدود 33%-38% للبنوك الإيرانية (والتي تطبق نظاما كاملا للأسلمة كما هو الحال في السودان)، وفي حدود 7%-8% للبنوك الإسلامية في النظام المصرفي المختلط في الدول الأخرى للفترة 1981-1993.⁴ بينما تستحوذ صيغ الهوامش على 51%-60% في البنوك الإيرانية وفي حدود 83%-

¹ شكلت صيغة المرابحة نسبة 64.7% من إجمالي محفظة التمويل المصرفي في يناير 2011م بينما كانت نسبة المشاركة 14.1% و المضاربة 6.9% (المصدر: مجلة إتحاد المصارف العربية 2011، لعدد 366، مايو، ص.7).

² لا تقتصر هذه النتيجة فقط على النظام المصرفي السوداني، حيث أن البنوك الإسلامية عموما أبرزت تفضيلا قويا للصيغ التي تتميز بنسب مخاطرة متدنية وبالتحديد صيغ الهوامش "الدلائل تشير الى أن معظم البنوك الإسلامية لاتساند المبادئ الرئيسية للشراكة في الأرباح والخسائر، حيث أن أغلب تمويلاتها تتخذ خاصية الديون التي تشابه التمويل التقليدي" (Tarik, Y. (1996) "Islamic Banking and Financial", Islamic Banking and Financial Forum, Vol. 3, No. 3, September.)

³ Shapra, U. (2001). 'Strengthening Islamic Banks', presented to the Seminar on: Regulation and Supervision of Islamic Banks: Current Status and Perspective Development, The High Institute for Banking and Financial Studies, Khartoum, 24-26 April, p.1.

⁴ إعتمادا على نتائج 22 بنك في 13 دولة بها نظام مصرفي مختلط (Tarik, Y. (1996) مرجع سبق ذكره.

90% للبنوك في النظام المصرفي المختلط في الدول الأخرى في نفس الفترة¹. والاستغلال الضعيف لصيغة المشاركة الصديقة للمشروعات المتناهية الصغر تمثل عوائق في منح التمويل للمشروعات المتناهية الصغر. ولهذا فقد كانت النتيجة تمويلا قصيرا الأجل وسوءا في توزيع الزيادة الكلية في التمويل المصرفي بين القطاعات وتضاؤل نصيب التمويل الأصغر من هذا التمويل².

3.3. السياسات الاقتصادية الكلية والمصرفية غير المواثية

لاشك أن السياسات الكلية وعدم الإستقرار الإقتصادي يؤثر على عمليات التمويل الأصغر خاصة فيما يتعلق الأمر بالأسعار والرسوم الحكومية والمصرفية وتقديرات الزكاة وإرتفاع الضرائب والرسوم المصرفية غيرها. ويرى الكثيرون أن السياسات الاقتصادية ليس لها علاقة بالقاعدة الاقتصادية وأنها صممت لتخدم القطاعات المنظمة الكبيرة. وتوجه دور الحكومة حاليا أكثر نحو الإدارة المباشرة لبرامج التمويل الأصغر والمشاركة في تقديم خدماتها بدلا أن يكون مركزا على خلق بيئة إقتصادية ومالية وقانونية مساندة³. ويواجه التمويل الأصغر الذي يستهدف مستويات الدخل تغير في القيمة الحقيقية للدخول عبر الزمن نتيجة لزيادة تكلفة المعيشة المرتبطة بالتضخم وتدني القيمة الحقيقية للجنه السوداني. وإرتفعت نسبة التضخم من 9.2% في سبتمبر 2009 إلى 15.4% في ديسمبر 2010⁴، ولا زالت في إرتفاع مستمر خلال العام الجاري. في الحقيقة فإن معدلات التضخم في الإقتصاد السوداني مسألة تاريخية إلا أنها متقلبه. والملاحظ من الشكل التالي الذي يوضح معدلات التضخم منذ نهاية السبعينات وحتى العام 2010م أن معدلات التضخم بدأت في الإرتفاع في منتصف السبعينات ولكن بوتيرة عالية في التسعينات بعد تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي ولكن إنخفضت المعدلات بصورة ملحوظة بعد بداية الأفية الثالثة نتيجة لظهور النفط إلا أنها بدأت في الإرتفاع في السنوات الماضية.

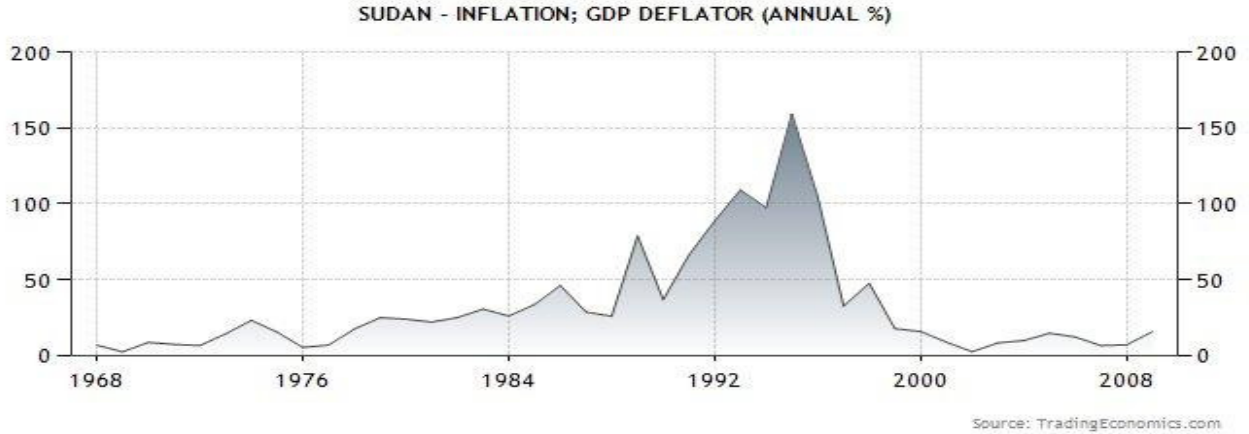
¹ Tarik, Y. (1996). مرجع سبق ذكره.

² إن صيغ البيوع ليست مناسبة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمشروعات ذات الطابع الاجتماعي. وفي الجانب الآخر، وعلى الرغم من أن صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر تتسجم مع النظام الإسلامي الحقيقي للتمويل والذي يقف نقيضا لسعر الفائدة، إلا أنها لا تخلو من مشكلات في التطبيق. وأسباب عزوف المصارف عن صيغ المشاركة تأتي من المخاطرة. كما أن صيغ المشاركة تتطلب خبرات كافية في الإدارة وأدوار إشرافية إضافية مقارنة بصيغ البيوع. بالإضافة إلى ذلك فإن صيغ المشاركة تتعرض إلى تآكل الاستثمار في حالة الخسارة، ولذلك نجد التردد في استخدامها خلال المراحل الأولى من عمل المصارف. وأقر تقرير بنك السودان المركزي للسنة 2001 بأن الاستخدام الكبير لصيغة المراجعة في البنوك السودانية يأتي نتيجة لـ "سهولة هذه الصيغة ولتفضيل الزبائن لها" (بنك السودان المركزي، التقرير السنوي، 2001، ص. 55).

³ أنظر مثلا مصطفى جمال الدين أبوكساوي، وآخرون، 2007، الضمانات المصاحبة ودورها في توسيع نطاق التمويل الأصغر في السودان، يونيكوز للإستشارات المحدودة، وبنك السودان المركزي، نوفمبر.

⁴ مجلة إتحاد المصرف العربية، 2011، العدد 366 مايو، ص. 5، مصدر سبق ذكره.

الشكل رقم (1): معدلات التضخم قياسا بمخفض الناتج المحلي الإجمالي، 1968-2010



المصدر: <http://www.tradingeconomics.com/sudan/inflation-gdp-deflator-annual-percent-wb-data.html>

ومن المتوقع أن تستمر وتيرة التضخم ولكن بمعدلات أقل حتى في ظل السياسات المالية الإنكماشية التي ستصاحب البرنامج الإسعافي 2011-2013 الذي أعلنته الحكومة لمحاربة التضخم عن طريق رفع الإحتياطي النقدي القانوني وإستخدام عمليات السوق المفتوحة لمتصاص فائض السيولة، وذلك نظرا لوجود العوامل الأخرى التي تثير على مجريات التضخم مثل المضاربات وإرتفاع سعر الصرف وإرتفاع تكاليف الإنتاج والضرائب والرسوم.

3.4. الفجوة التمويلية وغياب تقديرات الطلب على التمويل الأصغر

الدراسات والبحوث في التمويل الأصغر إنحصرت في جانب العرض (طريقة تقديم التمويل ونوعيته وطرق السداد والضمانات وغيرها) ولم تغطي جانب الطلب على التمويل (تقديرات حاجة الزبائن). هنالك غياب في تقدير الطلب على التمويل الأصغر على الرغم من وجود افراد في اطراف العاصمة والولايات يحتاجون الى التمويل الأصغر. كما أن الفجوة التمويلية لم تقاس بعد. وربما خروج الحكومة تدريجيا من ممارسة التمويل الأصغر وتوسعها أكثر في انشاء مؤسسات تمويل أصغر خاصة يعمل على سد الفجوة التمويلية بعد تحديدها.

3.5. غياب دراسات تقييم الأداء على مستوي المصارف يعوق معرفة المعوقات وتحسين الأداء

نجاح مؤسسات التمويل الأصغر يعتمد على إستيفاء مؤشرات كمية دقيقة تقيس الفعالية والكفاءة في منح التمويل. ومن أهم مؤشرات النجاح الإعتماد على أسس من أهمها الإستدامة المالية¹ وفعالية وتأهيل الهيكل الإداري. ومن أهم شروط النجاح الأخرى أن تكون المؤسسة التي تقدم التمويل الأصغر وكذلك مقدمي التمويل متخصصين في إدارة وتقديم هذه الخدمة وفي فهم الممارسات العالمية في التمويل الأصغر كنشاط متخصص ومربح.

¹ من بين 10000 مؤسسة تمويل أصغر على نطاق العالم بلغت تقديرات نسبة الإستدامة المالية الكاملة 3-5% فقط، علما بأن المؤسسات ذات الإستدامة في التمويل الأصغر هي مؤسسات كبيرة تعمل في شروط سوقية مواتية (Thomas Dichter and Malcolm Harper, 2007 What is Wrong with Microfinance? Practical Action Publisher, UK, p. 49).

وحسب علمنا تقدم المصارف بيانات شهرية لوحدة التمويل الأصغر بينك السودان تتضمن المعلومات الخاصة بالاستدانة من المصارف أو المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية أو الأفراد، التمويل الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر أو المؤسسات غير المالية أو منظمات المجتمع المحلي أو الشركات التابعة لها أو الأفراد، التحليل المالي للأداء شاملا حجم وطبيعة الديون المختلفة، المؤشرات المالية المتعلقة بتحفيز الادخار، أرباح العمليات والتكلفة، حجم وطبيعة الأنشطة، توزيع العملاء كم ونوعا وجغرافيا، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخدمات التمويل الصغر، الضمانات المعمول بها، ومقترحات تطوير الأداء. كما يطالب بنك السودان المركزي المصارف السودانية بالرواجع الشهرية للمشروعات المنفذة كواحدة من آليات المراقبة المباشرة، وربما أيضا التفتيش الدوري وغيرها من الآليات. والبيانات التي يطلبها بنك السودان المركزي حاليا تمثل جزءا من البيانات التي يمكن أن تدخل في عملية التقييم، ولكن لا أعتقد أن بنك السودان المركزي يقوم بهذه العملية في الوقت الحالي. هنالك حاجة للإتجاه نحو سياسة القياسات الموحدة والتقييم والترتيب ووضع الحوافز اللازمة لتحسين الأداء وزيادة الإنتشار.¹

3.6. ضعف الاقتناع بالفكرة من قبل العاملين فيها وغياب الإستراتيجيات والخطط

ومن ملاحظتنا نجد أن بعض المصارف السودانية ليس لديها إستراتيجية أو خطة معلومة للدخول لهذه الصناعة أو الإجتهد في تطويرها، بل أن دخولها لهذا القطاع أملت فقط القوانين والنظم السائدة من قمة الجهاز المصرفي السوداني. كما لايؤمن الكثيرين من العاملين بالمصارف السودانية بأهمية التمويل الأصغر، ويعتبرونه نشاط إجتماعي غير مربح ويتطلب كثيرا من الجهد والوقت وينبغي أن تقوم به جهات مثل المنظمات والجهات الخيرية². كما يعتبر بعضهم أن التمويل الأصغر خارج إطار مهامهم ومهام مؤسساتهم ولذلك يفتقرون إلى الحماس اللازم للمشاركة في أو تبنى أو تطوير أنشطة التمويل الأصغر. ومازالت كثير من المصارف السودانية تعتقد أن التمويل الأصغر يقع في ذيل أولوياتها، الأمر الذي إنعكس عبئا على وحدة التمويل الأصغر والتي وجدت نفسها مضطرة لإصدار توجيهات ومنشورات يصفها المصرفيون بالصرامة، كما أخذت على عاتقها أيضا أخذ موضوع إنشاء قاعدة بيانات خاصة بهذا القطاع أمرا ضروريا بالرغم من تكلفته وصعوبته. وربما كان ضعف رغبة المصارف في هذا النوع من التمويل واحدا من الأسباب التي شجعت بنك السودان المركزي على زيادة سقف حجم العمليات لرفع النسبة المقررة إلى حدود أفضل من الحدود الحالية الضعيفة لتقليل الجهد وتحقيق أرباح أكثر من العمليات الكبيرة نسبيا.

¹ See Badr El Din A. Ibrahim "Some Suggestions to Measure the Social Impact of Microfinance in Islamic banks of Sudan, Sudan Academy for Banking and Financial Studies, 2010, Banking Forum, June 14; "Alternative Guarantees for Microfinance", Sudan Academy for Banking and Financial Studies, 2011, Banking Forum, No., July 7; and "Suggestion to Measure and Classify Sudanese Islamic Banks in Microfinance", 2010, Sudan Academy for Banking and Financial Studies, 2010, Banking Forum, No. 81, July.

² يرى مصطفى جمال الدين أبوبكساوي وآخرون أن ذلك يعزى إلى وعيهم المحدود بإمكانيات التمويل الأصغر كعمل مربح وإطلاعهم المحدود على قصص نجاح محلية وعالمية (أنظر مصطفى جمال الدين أبوبكساوي، وآخرون، 2007، الضمانات المصاحبة مرجع سبق ذكره).

3.7. منح التمويل بدون إرساء قواعد محددة وراسخة

الممارسات الحالية للمصارف تقوم بمنح التمويل الأصغر لكل راغب فيه، مما زاد أعباء الضمانات لأن أغلب التمويل ذهب لغير مستحقة ولغير القادرين على تحمل تبعاته. ليس كل التمويل الأصغر مدخلاً لمكافحة الفقر والحد من البطالة، ولا ينبغي أن يفتح المجال على مصراعيه لكل راغب في التمويل الأصغر دون إرساء مقومات محددة لهذه الصناعة و شروط محددة لنوعية الجهة المستهدفة لهذا النوع من التمويل وبالتالي مقدرتها على تحمل الضمانات دون أعباء تذكر، علماً بأن جزء كبير من الممولين تمويلاً أصغر اليوم مجبرين على هذا التمويل لأسباب ليس لها علاقة بتكوين الأصول لمعالجة الفقر وهم أيضاً ليسوا أهلاً لهذا التمويل¹. ربما يكون هذا واحداً من الأسباب الرئيسية التي أوصلت مصطفى جمال الدين أبوكساوي وآخرون إلى ضعف معدل الإستراداد بصرف النظر عن نوع الضمان لفروع ثلاثة مصارف رئيسية في منح التمويل الأصغر (الإدخار والتنمية الإجتماعية، الزراعي السوداني و التنمية التعاوني الإسلامي) تمت دراستها حيث كان المعدل أقل من المعايير الدولية، علماً بأن معدل السداد يتراوح بين 4% - 77% وحساباتنا لمتوسط السداد في كل فروع البنوك المختاره بلغ 51% فقط². نحن لاندعو لوضع شروط يمكن بموجبها أن يفقد الفقير المستهدف حقه الإجتماعي في التمويل الأصغر، بل ندعو فقط إلى تقديم التمويل لمستحقيه عبر شروط تمنع غيره.

3.8. ضعف حماية مقترضي التمويل الأصغر وعدم وضوح آليات الحماية

هنالك نقاش وإهتماماً عالميين كبيرين حول أهمية وضرورة حماية المستهلكين في الخدمات المالية المقدمه لهم³. في الحقيقة تتوافق مؤسسات التمويل الأصغر وواضعي السياسات حول أهمية حماية مستهلك قروض التمويل الأصغر ولكن لا يوجد توافق كامل في الآراء حول التدابير المناسبة والملائمة وآلياتها وشدتها. وحماية مستهلك التمويل الأصغر تشمل كافة السبل الضرورية التي تمكن هؤلاء المستهلكين معرفة حقوقهم لإتخاذ مايرونه مناسباً من قرارات فردية على هدى هذه المعرفة. كما تشمل إتخاذ قرارات حكيمة لحمايتهم تتمثل في شرط الإفصاح عن المعلومات ومحظورات وشروط ممارسات القرض وآليات معالجة الشكاوى والمنازعات فضلاً عن توعية المستهلكين⁴.

كثيراً ما يحدث نزاع أو خلاف بين زبائن التمويل الأصغر والمصارف في السودان حيث يتهم الزبائن المصارف بتسبب الضرر نتيجة لعدم معرفتهم بحقائق التمويل وشروطه، علماً بأن السودان كغيره من الدول النامية لا تتوفر فيه أطر قانونية وتنظيمية واضحة لحمايتهم أو التأكد من أن ما جاؤوا به صحيحاً لإختلاف

¹ هنالك أمثلة كثيرة حول طالبي التمويل الأصغر في السودان دون تخطيط لإستغلال هذا التمويل في مشروع مخطط له بصورة جيدة، كما أن التمويل الأصغر أصبح عند البعض فرصة لأخذ القروض التي توجه في وجهة إستهلاكية.

² مصطفى جمال الدين أبوكساوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره.

³ سيجاب، 2005، " حماية المقترضين في التمويل الأصغر"، مذكرة مناقشة مركزة، العدد 27، سيجاب، ص. 1.

⁴ سيجاب، "، 2005، حماية المقترضين في التمويل الأصغر"، مذكرة مناقشة مركزة، المرجع السابق، ص. 2.

ميزان القوى بين المقرض الصغير الفقير و مقدم القرض يخلق فرصا للإستغلال ويزداد هذا الخلل في عدم التوازن نظرا لأن هنالك تكاليف أكبر في إدارة لتمويل الأصغر مقارنة بالقروض كبيرة الحجم. ومن بين أهم أسباب إختلاف ميزان القوى أن هؤلاء المقرضين إما فقراء أميين عمليا أو متعاملين لأول مرة مع المصارف وجهات التمويل المختلفة أو متعلمين متوسطى الدخل إلا أنه لا يوجد لديهم الوقت الكافي لمعرفة حقوقهم وواجباتهم في العقود الخاصة بالتمويل الأصغر التي يوقعونها أو لأنهم أكثر إهتماما بالحصول على القرض وليس الإطلاع بدقة على شروطه. وفي كثير من الدول النامية لا يوفر إطار قانوني أو تنظيمي واضح ومفصل على نحو جيد لحماية هذه الشريحة من المستهلكين. كما أن التجارب العالمية في هذا الإطار محدودة للغاية¹. علما بأن هنالك جهات عالمية وضعت عهود مناصرة مستهلكي شبكة التمويل الأصغر عن طريق مبادئ من أهمها التعامل مع الأعضاء بإحترام وفي الوقت المحدد، التسعير العادل والمتسم بالشفافية، تجنب الإفراط في المديونية، توفير معلومات للزبائن و ممارسات لائقة عند التحصيل والتأكد من عدم التضارب في المصالح وكذلك السلوك غير الأخلاقي للموظفين².

ومن أهم مخاطر الممارسات الجائرة في الإقراض الصغير الإعلانات غير الصحيحة، العمولات غير القانونية، عدم ملاءمة صياغة العقود، التمييز في الإقراض بين الزبائن والرفض لبعض الطلبات دون إبداء أسباب مقنعة، الإقراض الزائد عن الحد اللازم، الإجراءات في المحاكم ضد المقرضين الذين لا تتوفر لديهم ملاءة، السلوك غير الحميد في عمليات التحصيل، وتبادل المعلومات المتعلقة بالمقرض مع جهات أخرى غير مصرح بها.³ الجدول التالي يوضح المخاطر المحتملة لزبائن التمويل الأصغر بالسودان.

¹ حسب البيانات العالمية تنفذ كثير من مؤسسات التمويل الأصغر مبادئ خاصة بحماية العملاء. وفي دراسة لسوق تبادل معلومات التمويل الأصغر MIX، وفي سؤال حول حماية العملاء لعدد 53 مؤسسة للتمويل الأصغر في 29 بلد وتغطي في مجملها 10 مليون مقرض. وكانت النتائج أن 91 بالمائة من مؤسسات التمويل الأصغر تقيم القدرة على السداد و85 بالمائة لديها إرشادات توجيهية مكتوبة ومعلنة بشأن حدود مديونية المقرض. وتحصل أغلبية (75 بالمائة) على المعلومات بشأن معدلات المديونية القائمة. وفيما يتعلق بالشفافية، تقدم جميع مؤسسات التمويل الأصغر لعملائها الفرصة لطرح الأسئلة والحصول على المعلومات قبل توقيع العقود، كما أن 94 بالمائة ذكرت أنها تقدم العقود بلغة سهلة وتوضيح الشروط. و أن ثلثي هذه المؤسسات تكشف عن العقوبات ورسوم ما قبل السداد قبل توقيع العقد، كما تقدم ثلاثة أرباع مؤسسات التمويل الأصغر لعملائها إيصالات لكل معاملة وبيانات حساب واضحة بشكل دوري. المصدر: ما مدى أداء مؤسسات التمويل الأصغر بشأن حماية العملاء - التقارير الأولى من سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر MIX، 2009،

<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/26401?PHPSESSID=9b7f741d1e96ceb58bff90bf2f64c23b>

² مؤسسة ACCION إنترناشيونال، www.bellanet.org/partners/mfn. أنظر أيضا The six principles of client protection

<http://www.microfinancegateway.org/p/site/m/template.rc/1.11.48251/1.26.9206/?page1=print>

³ سيجاب، 2005، "حماية المقرضين"، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (3): المخاطر المحتملة لزيائن التمويل الأصغر

الرقم المتسلسل	المرحلة	المخاطر المحتملة
1.	ما قبل التمويل	<ul style="list-style-type: none">• دعايات وإعلانات ومعلومات ومقابلات تحمل شروط ومواصفات مضلله وناقصة وغير صحيحة وربما توجه الزيائن نحو إتجاه خاطئ.• التسعير غير المسؤول وغير الشفاف لهوامش وتكاليف عمليات التمويل الأصغر• وضع عمولات ورسوم داخلية غير مرئية وغير قانونية مع غياب الحوافز في حالة الأداء الجيد للعميل أو السداد المبكر.
2.	عند التمويل	<ul style="list-style-type: none">• تحميل المقترض هوامش ورسوم تمويل عالية وغير مبررة مقارنة بتكلفة التمويل• عدم ملاءمة صياغة العقود من ناحية لغوية أو من ناحية محتويات مع متطلبات الزيائن• الإفراط في الإقراض دون أسس تحدد المقدرة على السداد مما يوقعه في شرك المديونية غير المبررة• التمييز بين طالبي التمويل الأصغر عند منح التمويل لأي أسباب غير منطقية.
3.	مابعد التمويل	<ul style="list-style-type: none">• إجراءات ضد المقترض دون حق دفاع قانوني• التحصيل بأساليب غير حضارية وغير لائقة وربما قسرية• تبادل معلومات المقترض مع جهات أخرى دون علمه• رفض منح التمويل مرة أخرى حتى في حالة نجاح التجربة الأولى وحسن أداء العميل

تمت تعديلات والإضافات في الإطار بحيث تناسب مخاطر التمويل الأصغر بالسودان.

المصدر: إطار حماية المستهلكين خلال دورة الإقراض الإطار رقم (1) سيجاب، 2005 "حماية المقترضين في التمويل الأصغر"، مرجع سبق ذكره.

3.9. ضعف القاعدة المالية المصرفية

الموارد المالية المصرفية في السودان ضعيفة مما يؤدي ذلك إلى ضعف الطاقة التسليفية. الجدول التالي يوضح بعض الحقائق الأساسية حول القاعدة المالية المصرفية في السودان للسنوات 2009 و 2010م.

جدول رقم (4): مؤشرات القاعدة المالية المصرفية (ملايين الجنيهات السودانية)

الوصف / السنوات	2009 (ديسمبر)	2010 (ديسمبر)
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	135609	162204
العرض النقدي (الضيق)	16107	19908
العرض النقدي (العريض)	28315	35498
الودائع تحت الطلب	8040	9840
إجمالي الموجودات المصرفية النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	36667 (%27.0)	43108 (%26.6)
إجمالي الودائع المصرفية النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	20848 (%15.4)	26530 (%16.4)
إجمالي التمويل المصرفي النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	16139 (%11.9)	21186 (13.1)
الودائع تحت الطلب للعرض النقدي (الضيق)	(%49.9)	(%49.4)
الودائع تحت الطلب للعرض النقدي (العريض)	(%28.4)	(%27.7)
نسب الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع	(%38.6)	(%37.1)

المصدر: حساباتنا من البيانات الواردة في مجلة إتحاد المصرف العربية، 2001، العدد 366 مايو، ص. 13، و
النشرة الإقتصادية، بنك السودان المركزي، 2011/6، العرض الإقتصادي والمالي، 2009، بنك السودان المركزي.

- تمثل الموجودات المصرفية نحو ربع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بنحو 103% كمتوسط للدول العربية مجتمعة)¹

¹ حساباتنا من البيانات من صندوق النقد العربي، 2009، التقرير الإقتصادي الموحد

• تمثل الودائع نحو 15% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بمتوسط بلغ 58.2% من كل الدول العربية، علماً بأن دولاً مثل الإمارات ولبنان والأردن والمغرب والبحرين بلغت نسبتها بين 80- وأكثر من 100%)¹.

• يمثل التمويل المصرفي للناتج المحلي الإجمالي نحو 13% (مقارنة بمتوسط بلغ 42.9% من كل الدول العربية في العام 2009)²

• تمثل الودائع نصف قيمة العرض النقدي (الضيق) ونحو ربع قيمة العرض النقدي (العريض).

• تمثل الودائع تحت الطلب نحو ثلث إجمالي الودائع³ (تعاود تقريباً المتوسط في الدول العربية مجتمعة والذي بلغ 32.7% في العام 2009م حسب حساباتنا)⁴

تدني نسب الموجودات والودائع وإرتفاع نسب الودائع تحت الطلب تشير إلى ضعف وعدم إستقرار القاعدة المالية للقطاع المصرفي عموماً على الأقل بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كثير من المؤشرات.

3.10 . غياب الأسس لتقدير نسبة محفظة التمويل الأصغر المصرفية

بدأ بنك السودان المركزي بوضع بعض المؤشرات والأسس الخاصة بالتمويل الأصغر بحد مالي ملزم في العام 2007 وصل إلى 10 ألف جنيه سوداني كحد أقصى لتمويل العملية، إرتفع في منتصف 2011 إلى 20 ألف جنيه، حيث جاء في منشور بنك السودان المركزي أن التمويل الأصغر هو (تمويل نقدي أو عيني أو خدمي لا يتجاوز عشره ألف جنيه يمنح لفرد أو مجموعة أفراد متضامنين لمساعدتهم في الإنتاج أو تقديم خدمات يتأتى دخلهم من عائد بيعها)⁵. كما حددت نسب التمويل الأصغر والصغير والإجتماعي لهذا القطاع صعوداً حتى بلغت نسبة 12% كحد أدنى بدءاً من السياسة التمويلية للعام 2007م، على أن يتم توزيعها مناصفة بين التمويل الأصغر ومتناهي الصغر من جهة والتمويل الصغير وذو البعد الإجتماعي من جهة أخرى، ويمكن للمصرف أن يستغل كل النسبة لصالح التمويل الأصغر ومتناهي الصغر وليس العكس، كما حدد أقل حجم تمويل أصغر بنحو 2 ألف جنيه سوداني.

وفي مجال تطبيق النسبة الموضوعة للتمويل الأصغر وعلى الرغم من أن السودان خطا خطوات واسعة في التمويل الأصغر المصرفي في كل المصارف التجارية في إطار الفروع المصرفية القائمة خاصة في الريف، إلا أن نسبة التمويل أعلاه لتى حددها البنك المركزي لازالت طموحة، حيث، وفي أغلب السنوات منذ نهاية التسعينات، بلغت نسبة التمويل الأصغر المحققة أقل من 2% ، بمتوسط سنوي بلغ 3,45% خلال

¹ أنظر صندوق النقد العربي، 2009، المرجع السابق.

² أنظر صندوق النقد العربي، 2009، المرجع السابق.

³ مساهمة الودائع الجارية في زيادة حيث بلغ متوسط مساهمة الودائع الجارية من جهة والادخارية والاستثمارية من جهة أخرى للفترة 1997-2001 نسب 46.4% و 52.6% على التوالي. وتحذب البنوك في السودان الودائع الجارية التي لا تشارك في الأربا، إلا أنها ودايع غير مستقره.

⁴ حساباتنا من صندوق النقد العربي، 2009، مرجع سبق ذكره.

⁵ بنك السودان المركزي، 2007، موجّهات التمويل الأصغر للمصارف، منشور الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي (رقم 18/2007)، بنك السودان المركزي، الخرطوم.

الفترة 1999-2002م¹. والتجربة الأكثر إنتشارا وحجما للتمويل الأصغر مقارنة بالبنوك الأخرى هي تجربة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية. إذ بلغ متوسط نسبة التمويل الأصغر للفترة 1997-2002 ما يعادل 14.2% (ولاشمل تمويل التنمية الإجتماعية بمتوسط نسبة بلغت 8.1% لنفس الفترة) بمعنى أن متوسط النسبتين بلغ (22.3%)، مقارنة بمتوسط نسبة التمويل الأصغر التي لم تتعدى 2% للمصارف التجارية الأخرى². وخالصة القول أن التجربة العملية أثبتت أن هذه النسبة مبالغ فيها لأنها لم تبنى على أسس علمية محددة ومعروفة.

3.11. التركيز على الشريحة العليا من القطاع الأصغر

درجت المصارف على تمويل الشريحة بالحد الأقصى المسموح به دون تدرج، مما يعني أنها تركز فقط على أعلى شريحة من المستفيدين. وأعلن مؤخرا عن مضاعفة السقف الأعلى لحجم تمويل عمليات التمويل الأصغر من 10 ألف إلى 20 ألف جنيه سوداني. ولاندرى على أي أسس أو دراسات قام بها بنك السودان المركزي قادته لإتخاذ هذا الإجراء، أم أن ذلك تم نتيجة لضغوط من المصارف، الذين يحبزون التمويل بمبالغ كبيرة نظرا لعلو تكلفة العمليات التمويلية الصغيرة وإرتفاع أرباح العمليات التمويلية الكبيرة مقارنة بالصغيرة.

والممتنع لسياسات التمويل الأصغر المصرفية في السودان يلاحظ أن هذا القرار أتى في ظل فيه عدم إيفاء المصارف بالنسبة المقررة لها لعمليات التمويل الأصغر ومتاهي الصغر والصغير والتمويل ذو البعد الإجتماعي من إجمالي محفظة التمويل المصرفية والبالغة 12%. يأتي هذا الإجراء متناقضا لما صرح به بنك السودان المركزي بأنه بصدد إصدار إطار رقابي خاص بالتمويل الأصغر بهدف الوصول إلى نسبة 99% من الفقراء النشطين بحلول العام 2020، ورفع نسبة النساء المستفيدات من 15% إلى 50% بحلول العام 2011م، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع المالي، الذي يعني الإهتمام بالتمويل الأصغر على المستوى القاعدي الذين يمثلون النسبة الأعظم من الفقراء النشطين إقتصاديا. ويأتي هذا القرار أيضا في ظل إصرار هذه المصارف على تمويل أغلب العمليات بنسبة 100% من السقف المقرر لها والذي كان يبلغ 10 ألف جنيه سوداني، علما بأن هذا المبلغ يعادل أكثر من 3 ألف دولار أمريكي في الوقت الذي لم يزيد فيه حجم تمويل العملية عالميا بأكثر من 500 دولار أمريكي. وأكبر مشكلات التمويل الأصغر في السودان تتمثل في غياب الإلتزام بنسب التمويل الأصغر التي يحددها بنك السودان المركزي. وربما يرى البعض أن زيادة سقف حجم العمليات لن تؤثر على قرارات المصارف بشأن العمليات الصغيرة على المستوى القاعدي، ولكن وبحجم التجربة ووجود الحافزنحو تحقيق أكبر ربح ممكن من العمليات الممولة تحت بند التمويل الأصغر فاننا لانشك بأن المصارف (كما عودتنا دائما) ستلجأ إلى تمويل أغلب عمليات التمويل الأصغر بمبالغ تصل أو تقارب 20 ألف جنيه، وسترتفع أحجام العمليات على المستوى الأدنى لتصل إلى نحو 10 ألف جنيه وسوف تحجم المصارف عن تمويل أي عمليات في حدود 3-5 ألف جنيه أو أقل بحجج كثيرة، إلا في حالات خاصة، علما بأن نسب عالية ممن يرغبون في تمويل أصغر في حدود 1000 دولار أمريكي، أي ما يعادل

¹ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم و أرباب إسماعيل 2006، مرجع سبق ذكره.

² بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم ، وفارس أرباب إسماعيل، 2006، مرجع سبق ذكره.

نحو 3 ألف جنيه سوداني¹. وهذه النتيجة يمكن تعميمها على المستوى القومي كحجم للتمويل المرغوب فيه من قبل الزبائن. وربما يرى آخرون أن هذا القرار الخاص برفع السقف الأعلى لعمليات التمويل الأصغر ربما يحتاج لقرار آخر يمكن في تحديد نسبة قد تصل إلى 50% من حجم التمويل الأصغر بالمصارف إلى العمليات على المستوى القاعدي² مع تحديد حجم هذه العمليات بما لا يزيد عن 3-5 ألف جنيه مثلاً، إلا أننا لانتفق مع هذا الطرح بحجة أن كثرة التوجيهات والعمليات التنظيمية والتحكم الإداري ليست سياسات مناسبة أيضاً، كما أنه يعني أيضاً أننا قلصنا أعداد المستفيدين من التمويل الأصغر إلى النصف لصالح فئات لم تكن أصلاً داخله ضمن هذا الشريحة المستهدفة إستهدافاً خاصاً. ونرى أن رفع سقف العمليات يهدم الفكرة الأصلية التي قامت وما زالت يقوم عليها التمويل الأصغر والتي تتلخص في التمويل بمبالغ مالية ضعيفة وبشروط سهلة الإستيفاء.

3.12. غياب ثقافة العمل والتمويل الأصغر لدى المستفيدين

غياب ثقافة التمويل الأصغر في غالبية المجتمع السوداني، ونعني بهذه الثقافة معرفة لماذا يؤخذ، وكيف يؤخذ، وكيف يستغل، ومتى وكيف سيتم إسترجاعه. لذا فإن هنالك أعداد متنامية من طالبي التمويل الأصغر يواجهون حالات تعسر نتيجة لإسخدامهم التمويل في غير أوجهه. وفي السودان هنالك ضرورة قصوى لنشر الوعي حول ثقافة التمويل الأصغر خاصة فيما يتعلق بطريقة وأهمية استرداد الاموال وتغيير سلوك الافراد في اختيار المشروعات المناسبة لهم.

3.13. عدم الإستفادة الكاملة من مزايا نظام التمويل الإسلامي المتميزه في التمويل الأصغر

التجربة السودانية المصرفية في التمويل الأصغر ربما تكون الأفضل عالمياً في إستغلال الصيغ الإسلامية في التمويل المصرفي على المستوى الصغير. في الحقيقة هنالك عدة أدوات وطرق يمكن بموجبها منح التمويل الأصغر وبأرباح مجزية، ولكن هذه الطرق المعتمدة على أسعار الفائدة يعوقها أنها ترهق الشريك بالديون الواجبة السداد في حالة فشل المشروع، كما أنها وفي حالة التضخم تعمل على تدني القيمة الحقيقية للأصول المالية. وهذه المعوقات يغطيها نظام التمويل المعتمد على الشراكة الإسلامية التي تمثل روح النظام المصرفي الإسلامي كما تمثل الصيغة الأفضل للتمويلات على المستوى الأدنى، إذا أحسن تطبيقها وإعتماها.³

ولكن في تجربة التمويل الأصغر بالسودان لم نجد أثراً كبيراً للمصارف الإسلامية لمعالجة الفقر جزء من مسؤولياتها الإجتماعية التي تتمثل في الإسهام في العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للثروة. وربما تكون صيغة المشاركة أنسب الصيغ للتوزيع العادل للثروة. كما أن نظام التمويل الإسلامي عن طريق الشراكة

¹ مصطفى جمال الدين أبوكساوي، دراسة غير منشورة.

² حدد بنك السودان المركزي أقل مبلغ للتمويل الأصغر على المستوى الأدنى بنحو 2 ألف جنيه سوداني، ولكن لم يحدد نسبة محده من إجمالي التمويل الأصغر لهذا المستوى.

³ Badr El Din A. Ibrahim, 2004), Banking & Finance to SMEs in Sudan – Lessons from an Islamic Financing System, Institute of Islamic Banking & Insurance, UK, 2004 (A book forwarded by Professor Rodney Wilson, University of Durham, UK), p. 91. See also Badr El Din A. Ibrahim, 2006, 'The 'Missing Links' between Islamic development Objectives & the Current Practice of Islamic Banking – The Experience of Sudanese Islamic Banks', Humanomics, an International Journal of Systems and Ethics, Canada, January Vol. 22, No. 2.

لا يحتاج لضمانات قوية لأن هذه الصيغة نفسها تمثل ضمانا من الطرفين¹. وتمتد فوائد صيغة المشاركة في المخاطر لتشمل برامج ضمان الائتمان من ناحية الأداء حيث تعد مشاركة المؤسسات في المخاطر من أهم المقاييس الفعالة التي تؤكد لضمان التمويل الأصغر المصلحة الحقيقية للمقترض وجهوده لإسترداد القروض غير المسددة².

فضلا عن أن النظام الإسلامي يعمل بصيغ تمويلية عديدة تناسب الجهة المستهدفة كالإيجارة والمرابحة والمشاركة والبيع الآجل وغيرها، ويشمل الزكاة والقروض الحسنة والتأمين الإسلامي التي يمكن أن تتكامل مع التمويل الأصغر لسد الحاجيات الأخرى للفقراء مثل السكن وضرورات الحياة الأخرى، فضلا عن أن المصارف السودانية يمكن أن تعمل من الفروع القائمة في توسيع قاعدة التمويل الأصغر ولا تحتاج لكادر مهني أو أصول جديدة إذا عملت بالمبدأ الإسلامي الذي يسخر موارد المنطقة المالية في المنطقة الجغرافية المحيطة في شكل مشروعات وخدمات إجتماعية وتعليمية وبيئية وغيرها³.

3.14. ضعف استخدام التقنية الحديثة في التمويل الأصغر

شهدت السنوات الماضية توسعا ملحوظا في استخدام خدمات التقنية في التمويل الأصغر، وفي كثير من الدول أصبحت مصارف التمويل الأصغر التي لا يوجد لها فروع قائمة منتشرة في الفلبين وجنوب أفريقيا وكولومبيا، كما انتشرت البطاقات الذكية، والفروع المصرفية المتحركة والهاتف السيار وحتى استغلال الشبكة العنكبوتية في منح قروض إلكترونية صغيرة الحجم وغيرها مما ساعد على إيجاد وسائل اتصال سريعة وحديثة بين فقراء الريف وتسهيل مهمة دفع الأموال من قبل تجار الريف للفئات المستهدفة نيابة عن البنك. هذه التطورات أدت إلى تخفيض تكلفة عمليات التمويل ورفع معدلات سداد القروض وسرعة الوصول الى زبائن جدد بأسعار فائدة أقل.

التجربة السودانية في التمويل الأصغر لم تستغل بعد البطاقات الذكية والفروع المصرفية المتحركة والهاتف السيار والشبكة العنكبوتية ومنح القروض إلكترونيا. الطرق المتعلقة بالتقانة التي طبقت حتى اليوم طرق معزولة ولم يتم توسيع قاعدتها والإستفادة منها بشكل جيد. هنالك العديد من التقنيات التي يمكن الإستفادة منها في تقديم خدمات التمويل الأصغر، منها الصراف الآلي والهواتف المتنقلة وعلى الرغم من التغطية العالية لشبكات الإتصال بالسودان إلا أن المصارف لم تستغل من هذه الميزة بعد.

بالإضافة إلى التقنيات المتعلقة بتوسيع فرص التمويل للزبائن هنالك أيضا تقنيات مبرامج حاسوبية

¹ Badr-El-Din A. Ibrahim & Mohammed Osman Khalifa, Why Musharaka Mode of Finance is Worth Considering?, Accepted for publication in the Journal of Islamic Banking and Finance, quarterly publication of the International Association of Islamic banks, Karachi, September 2011 Issue.

² أنظر مصطفى جمال الدين أبوكساوي، وآخرون، 2007، الضمانات المصاحبة .. مرجع سبق ذكره. ³ أنظر أيضا Badr El Din A. Ibrahim, 2005, 'Poverty Alleviation by Islamic Banking Finance to Micro enterprises in Sudan - Some Lessons for Poor Countries', in M.A. Choudhury ed., Money & Real Economy, Wisdom House Academic Publication, London, New York & Delhi (Chapter 10).

² أنظر مصطفى جمال الدين أبوكساوي، وآخرون، 2007، الضمانات المصاحبة .. مرجع سبق ذكره. ³ أنظر Badr El Din A. Ibrahim, 2011, Islamic Microfinance- Challenges and Prospects". Accepted for publication in the Journal of Islamic Banking and Finance, quarterly Journal publication of the International Association of Islamic banks, Karachi, Sep. 2011 Issue. See also Badr El Din A. Ibrahim and Mohammed Osman Al-Khalifa Malik, 2011, "Why Musharaka Mode of Finance is Worth Considering, Accepted for publication in the Journal of Islamic Banking and Finance, quarterly publication of the International Association of Islamic banks, Karachi, December 2011 Issue.

مساعدة في مجالات إدارة القروض وإنشاء وتحديث قاعدة بيانات شاملة لكل العملاء وتعاملاتهم التاريخية مع المصارف وبيانات خاصة بالسداد والتصفية والتقارير الإجتماعية وغيرها.

3.15. إنعدام الشفافية في مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية

الشفافية تعني تحليل ونشر وتبادل المعلومات والكشف والإفصاح في الأداء المالي والإجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر. وتعمل الشفافية على تحسين أداء مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق تعزيز أفضل ممارسات التمويل الأصغر وتحمي العملاء/ الزبائن وتجذب الجهات المانحة.

وتعاني معظم مؤسسات التمويل الأصغر في العالم والسودان ليس إستثناء من مشكلات في إنتاج تقارير دقيقة وبطريقة صحيحة عن أدائها المالي والاجتماعي¹. ومن المعلوم أنه وفي ظل غياب المؤشرات الصحيحة الدقيقة للأداء سيكون من الصعب على مؤسسات التمويل الأصغر والمراقبين والمانحين الحكم على درجة التقدم في الأداء وإدارة المخاطر.² هنالك غياب في تطبيق مؤشرا عالمية في كل الممارسات المصرفية في التمويل الأصغر في السودان بما في ذلك الجوانب المحاسبية وأسس التسعير للمنتجات والخدمات المالية وتصنيف المؤسسات، وكذلك المعلومات الدقيقة المتزامنة حول الأداء المالي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الأصغر (من أهمها معلومات عن مستويات فقر الزبائن، والآليات المستخدمة لاستهداف الزبائن الفقراء)، علما بأن التقارير السنوية للمصارف السودانية لا تقدم الكثير حول هذه الموضوعات الهامة.

4. المقترحات

التحليل السابق للحالات/الممارسات يقودنا نحو المقترحات التالية:

¹ من الصعب الحصول على بيانات منشورة بحجم التمويل الأصغر كإجمالي وحسب الصيغ والمشروعات وعدد الممولين ونسب التمويل وغيرها من المعلومات الثانوية، وينسحب ذلك على منشورات وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي.

² الإهتمام بالشفافية أدى إلى تخصيص شهادة للشفافية من سوق تبادل المعلومات والشبكة العربية للتمويل الأصغر (سنابل).

جدول رقم (5): المقترحات

الرقم المتسلسل	الإخفاقات والتحديات	المقترحات
1.	تبعثر جهود الجهات العاملة في التمويل الأصغر	<p>لتنسيق الجهود القومية المبعثرة نقترح تكوين مجلس قومي لتخطيط وتنسيق سياسات وعمليات التمويل الأصغر لكل مؤسسات التمويل الأصغر العاملة مصرفية ومنظمات طوعية وجمعيات ومؤسسات وغيرها. ونقترح أن يكون تحت مسمى (مجلس تخطيط التمويل الأصغر)¹ يتبع هذا المجلس لرئاسة الجمهورية ويضم ممثلين فاعلين لجميع المؤسسات العاملة في المجال وكذلك المهتمين بسكرتارية ومكتب ولجنة وميزانية سنوية. ويعمل على أداء الوظائف التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • النظر في جميع قضايا التمويل الأصغر والمساهمة في حلها عن طريق صياغة استراتيجية قومية شاملة للتمويل الأصغر تهدف إلى معالجة المعوقات وتوسيع إستغلال آلية التمويل الأصغر في معالجة الفقر ومتابعة وتوثيق التطور الذي يحدث في المجال إسترشادا بما جاء في الأهداف القومية للحكومة وأهداف الإنمائية الألفية الثالثة في القضاء على الفقر المدقع والجوع وتخفيض نسبة الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد الى النصف بحلول عام 2015 وفقا لما إتّزمت به 192 دولة في العام 2000 من ضمنها السودان • توثيق العلاقة مع جميع الجهات العاملة في مجال التمويل الأصغر بالسودان في مظهر واحد • نشر ثقافة التمويل الأصغر وسط شرائح المستهدفة والمجتمع والطلاب، بإستخدام أجهزة الإعلام المختلفة وتضمينها في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات. • توفير بيانات دقيقة تشكل مرجعية للمانحين و للجهات الحكومية من جميع الجهات العاملة في المجال ودراسة وتخطيط مستقبل التمويل الأصغر بالسودان، بالإستعانة بخبراء وباحثين وإحصائيين في مجالات التمويل

¹ تكون خلال هذا العام مجلسا تحت رعاية وزارة الشؤون الإجتماعية إلا أن مهامه إنحصرت في مساعدة الوزارة في التخطيط للتمويل الأصغر من قبل مهتميين وإقتصاديين. كما أن هنالك لجنة حكومية برئاسة نائب رئيس الجمهورية تعمل على دمج التمويل الأصغر مع سياسات الدولة. ولكن الفكرة المطروحة في هذه الورقة قومية تشمل كل الجهات العاملة في التمويل الأصغر وهذه الفكرة شبيهة بمجلس التخطيط الإقتصادي الذي يقع تحت مظلة رئاسة الجمهورية.

<p>الأصغر ومكافحة الفقر</p> <ul style="list-style-type: none"> • العمل كحلقة وصل بين الجهات الرسمية و وحدات التمويل الأصغر العاملة بالبلاد لعكس نشاطاتها ومعالجة مشكلاتها، توثيق التطور الذي سيطراً في المجال بالتعاون مع المؤسسات البحثية والأكاديمية العاملة في المجال • إصدار مجلة ربع سنوية تعني بعرض الدراسات والبحوث وعرض أخبار وتطورات قطاع التمويل الأصغر وتوثق للتجربة الإسلامية في المجال، والعمل على قيام منتدى يضم كل المهتمين بالتمويل الأصغر لبدء الآراء حول تطوير التجربة • إقتراح كل مامن شأنه تطوير وإنتشار خدمات التمويل الأصغر بالبلاد وبصورة خاصة في الريف للحد من الهجرة نحو المدن ومكافحة الفقر 		
<ul style="list-style-type: none"> • تحسن الاداء الكلي للإقتصاد وإعفاء عمليات التمويل الأصغر من كافة الرسوم والضرائب وغيرها، مع التفرقة بين الريف والحضر في هذا المجال • إشراك متخذي القرار بشأن تخفيض الاعفاءات الضريبية والجمارك على الشرائح المستهدفة، وإجراء تحديد علمي معقول لمحفظه التمويل 	<p>2. ضعف أداء الإقتصاد الكلي ومحفظه التمويل</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • توسيع القاعدة المالية للمصارف السودانية والتركيز على الودائع الثابته • التوزيع العادل للفروع والتوجه نحو القطاعات الصغيرة والصغرى في التمويل 	<p>3. محدودية القاعدة المالية وضعف الإنتشار الجغرافي</p>	
<p>(أ) ما قبل التمويل</p> <ul style="list-style-type: none"> • توخي الإعلان الصحيح للرسوم وتكاليف التمويل وذلك لحمايتهم من خطر الإعلانات والتصريحات غير الصحيحة • إتباع طرق علمية وشفافة في تسعر منتجات التمويل الأصغر • مراقبة العمولات والرسوم غير القانونية والقضاء عليها بتشريع نافذ <p>(ب) عند التمويل</p> <ul style="list-style-type: none"> • فتح باب المنافسة لكي تكون الرسوم وهوامش الأرباح معقولة¹ وفي 	<p>4. ضعف حماية المقترضين وعدم وضوح آلياتها</p>	

¹ تحديد الرسوم والهوامش إداريا من قبل بنك السودان المركزي بدون أسس وآليات كالتالي ذكرت أعلاه يقلل من إمكانية حصول الفقراء على القروض نظرا لإرتفاع تكاليفها مقارنة بعائداتها. كما أن تحديد الهوامش إداريا يقف نقيضا لآليات السوق التي يتحدد عندها هذه الهوامش عند تساوي العرض والطلب على التمويل، ولكن الإفصاح (الذي يوفر معلومات مفيدة للزبائن بسمح لهم مقارنة الشروط من جهات متعددة) والتنافس (إن وجد) هما الأليتان اللتان يمكن أن تؤديا إلى تحرير الهوامش وإتاحة هوامش عادلة للطرفين على المدى البعيد. لمزيد من النقاش حول آليات تحديد أسعار خدمة التمويل الأصغر أنظر الأستاذ باسر جامع، 2010، "الوجه القبيح للتمويل

المقابل يمكن أيضا النظر لآليات تحديد الرسوم والهوامش عن طريق النظر إلى طريقة الحدود القصوى للهوامش (حد أقصى على الفارق بين التكاليف التي تكلفها المقرض والمبالغ التي يفرضها على الزبائن) أو تحديد الرسوم والهوامش عن طريق المقارنة مع العائد على راس المال أو عن طريق آلية الشفافية المقارنة بين التكاليف التي تفرضها المؤسسات الأخرى داخل البلد

- توحيد وتبسيط (أو شرح العقود) مع الإفصاح وتوضيح الشروط وإتاحة الفرصة لأسئلة المقرض بعد ذلك
 - وضع أسس وقوانين تحد من الإقراض المفرط وذلك بتوفير المعلومات وتبادلها بين جميع الجهات المانحة
 - تحديد أسباب مقنعة مع دلائل واضحة في حالة رفض الإقراض
- (ج) مابعد التمويل

- إتباع عميات قانونية عند التحصيل ومحاولة حل المنازعات خارج إطار المحاكم بصورة فورية ما أمكن ذلك وذلك عن طريق مكاتب تحقيق مباشرة ومركز لتلقي الشكاوى مجانا
 - ضرورة موافقة المقرض كتابيا قبل تبادل المعلومات الخاصة به مع أي جهة أخرى غير مصرح بها قانونيا
 - إعادة التمويل في الحالات الناجحة، إلا إذا كانت هنالك إستراتيجية أخرى للبنك أو تفضيل عملاء جدد نتيجة لضعف حجم التمويل المتاح
- (د) الآليات

- ينبغي الإتفاق من جميع الأطراف المشاركة في عملية التمويل الأصغر في السودان بأن بعض زبائن التمويل الأصغر بالسودان يتعرضون إلي أضرار. كما ينبغي أيضا الإتفاق على أسس وتدابير محددة لحمايتهم وذلك عن طريق تكوين لجان داخلية مستقلة من وحدة التمويل الأصغر في كل بنك بآليات مراقبة وتقصي الحقائق لحماية هؤلاء الزبائن. أو يمكن تكوين لجنة دائمة تابعة لبنك السودان المركزي (وحدة التمويل الأصغر) مهمتها إنفاذ أي قانون لحماية زبائن التمويل الأصغر وإجراء

الأصغر"، المصدر:

<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/more/44354?PHPSESSID=189e21d04e2ceca456952860986121ba>

<p>عمليات تحقيق سريعة وفعالة لمعالجة المشكلات وإتخاذ القرارات المناسبة حسب ما يقتضيه التشريع أعلاه</p>		
<ul style="list-style-type: none"> • تقييم أداء التمويل الأصغر على مستوى المنشآت والعمل على تحسين الأداء وبناء قاعدة متينة من التمويل الأصغر بصورة مستمرة إعتقادا على التجارب الحالية في أفضل الممارسات العالمية في الصناعة المصرفية في مجال التمويل الأصغر المصرفي. وذلك بإنشاء فرع نموذجي في كل المصارف العاملة وتطويره ونقل تجربته إلى الفروع الأخرى العاملة، وخلق كوادر مؤهلة لتعمل في مجال التمويل الأصغر وإجراء بحوث ودراسات عملية متطورة ومتميزه للدفع بهذا النوع من التمويل. كما ينبغي أيضا مراجعة أسس وآليات وأهداف وحدات التمويل الأصغر بالمصارف. 	<p>غياب آليات تقييم الأداء</p>	<p>5.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • قياس الفجوة التمويلية وطريقة آلياتها وتقليصها ومراجعة نسبة التمويل الأصغر بالمصارف على هدى الحاجة للتمويل في القطاعات الإنتاجية الأخرى حسب الخطط السنوية والخطط طويلة المدى والتقديرات الواقعية لعدد الفقراء والنسبة المقدرة للتمويل الأصغر من هذه الشريحة سنويا والفترة الزمنية المطلوبة لتخفيف حدة الفقر بنسب سنوية محددة • التوسع أكثر في إنشاء مؤسسات تمويل أصغر خاصة للعمل على سد الفجوة التمويلية 	<p>الفجوة التمويلية غير واضحة</p>	<p>6.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إعادة هيكلة الفروع وفصل كامل لوحدات وفروع ونواذ التمويل الأصغر من عمل المصارف وإختيار الكفاءات المؤمنة بالفكرة للقيام بنشاطات التمويل الأصغر والسعي لتدريبها على أفضل الممارسات العالمية • العمل بتوصية يونيكوز للاستشارات المحدودة في تقييمها لموقف تنفيذ إستراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان بوجود عضو فاعل متخصص في التمويل الأصغر في مجالس إدارات البنوك ليعمل علي تذليل العقبات التي تعترض البنك في مجال التمويل الأصغر ويكون حلقة وصل بين البنك ووحدة التمويل الأصغر في بنك السودان 	<p>عدم الإقتناع بفكرة التمويل الأصغر</p>	<p>7.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إجراء دراسات تشخيصية علمية متكاملة للوضع القائم في التمويل الأصغر بأقاليم السودان وتقصي التطورات الأساسية والتوجهات المستقبلية لهذه الصناعة. ويجب أن تهتم الدراسة بتقييم نجاحات وإخفاقات 	<p>غياب الدراسات التشخيصية العلمية المتكاملة</p>	<p>8.</p>

<p>التجربة وتحديد مشكلاتها وكيفية تحقيق أهداف الألفية الثالثة والخاصة بتخفيض مستويات الفقر بنسبة 50% بحلول العام 2015 عن طريق هذه الآلية¹. وكما ينبغي أن تشمل الدراسة السياسات المركزية والأداء المؤسساتي القومي بما في ذلك الأطر القومية المؤسساتية المناط بها تنظيم هذا الصناعة لمعالجة الفقر، وقياس العائد الاجتماعي للتمويل وتقييم دور مقدمي خدمات التمويل الأصغر غير التمويلية، والنظر (ولأول مرة) إلى موضوع الثقافة المجتمعية وتأثيراتها على نجاح/ إخفاقات تجربة التمويل الأصغر بالسودان. وعند تشخيص الواقع ينبغي للدراسات النظر تاريخياً لتجربة التمويل الأصغر منذ بدايتها وحتى الخطة الإستراتيجية للعام 2007م وتقييم أهدافها ونتائجها وأدائها.</p>		
<p>• مراجعة سياسات المصارف في منح التمويل ووضع استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى والقيام بتطوير أساسي لأسس منح التمويل الأصغر وتطوير مفاهيم وإستراتيجية أكثر وضوحاً في أهدافها وآلياتها وجهاتها المستهدفة بالتركيز في مجال السياسات والتمويل على الشريحة الدنيا من الفقراء النشطين أسوة بالتجربة العالمية</p>	<p>9. ضعف سياسات وأسس التمويل الأصغر المصرفي وعدم وضوح الرؤية بخصوص شريحة الزبائن</p>	
<p>• هذه المرحلة تحتاج من الجهاز المصرفي لاستقطاب عملاء التمويل الأصغر وإقناعهم به عن طريق تصميم برامج تثقيفية عن التمويل الأصغر تُبث عبر وسائل النشر الجماعي أو بأي وسيلة إعلامية أخرى يراها من 2011م سبة وتشمل معلومات حول المنتجات وطرق الوصول إليها خاصة في الريف</p>	<p>10. ضعف ثقافة التمويل الأصغر لدى الزبائن.</p>	

* * *

¹ من المعضلات التي تواجه أداء المصارف السودانية في مجال التمويل الأصغر عدم جود خطط إستراتيجية واضحة يمكن للفروع تنزيلها لتحقيق الأهداف المرجوة، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر الولائي. ونرى أن الإستراتيجيات المصرفية في التمويل الأصغر ينبغي ألا تنفصل عن الإستراتيجيات القومية، علماً بأن تفاصيل هذه الإستراتيجيات القومية غير واضحة على الإطلاق.